

كشفت مصادر داخل الكنيسة المصرية عن وجود خلافات حول "إرث الأنبا شنودة" بعد وفاته يوم السبت الماضي. جاء ذلك بعد اجتماع المجتمع المقدس الذي استمر أكثر من 5 ساعات كاملة ولم يسفر عن أي شيء سوى التأكيد على أن يكون الأنبا باخميوس أسقف البحيرة قائماً مقام "البابا" لمدة شهرين، وتقرر تأجيل تشكيل اللجنة الخماسية لحين الاستقرار على أعضائها بعد حسم "إرث البابا شنودة".

وبحسب مصادر كنسية فإن اللجنة سوف تتشكل من الأساقفة "موسى، بيشوى، يوانس، أرميا، مرقس" لكن خلافات على تركة البابا شنودة أجلت الإعلان عنها لحين توفيق الأوضاع للبطريرك المقبل، خصوصاً أن معظم الأساقفة يمتلكون حسابات بنكية بأسمائهم بالخارج حسبما أكدت منشورات قامت بتوزيعها جهة "الإصلاح الكنسي" مؤخراً، حيث كشفت عن وجود ملايين الجنيهات تم وضعها خلال عهد شنودة في بنوك سويسرا وأمريكا، بعد أن تم جمعها من تبرعات الأقباط ومساهمات المهجر، حسبما نشرت جريدة "المصريون".

وبحسب ما ورد في الصحيفة فإن من ضمن مصادر هذا الإرث أن هناك أموالاً طائلة يتم تحويلها من أقباط المهجر للأنبا شنودة شخصياً تصل إلى مليار دولار سنوياً! وهو ما يعادل سنوياً نصف المعونة الأمريكية لا يعرف عنها أحد شيئاً، وهو ما أكده القس الراحل إبراهيم عبد السيد في كتابه عن "أموال الكنيسة القبطية". وتم على إثرها إيقافه لمدة غير محددة من قبل محاكمة كنسية برئاسة الأنبا بيشوى، والأغرب أن كل كتبه تم منعها، ورفضت الكنيسة الصلاة عليه سواء بصفته الكهنوتية أو بشخصه المسيحي، إلا أن أسرته استطاعت الصلاة عليه في كنيسة صغيرة بالمدافن. الجدير بالذكر أن هذه الأموال لا تخضع أيضاً لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات التي لا تفرق بين مواطن ومواطن، ولا بين هيئة مسيحية أو هيئة مسلمة، وحتى الهيئات الخاصة المملوكة ملكية خاصة لذويها تخضع لرقابة الهيئات المالية الحكومية.

من جانبه، أكد جمال أسعد "المفكر القبطي" أنه من المعروف تاريخياً أن الكنيسة تعتمد على عطايا أبنائها ونذورهم طوال عهودها الأولى، ومنذ أن تولى الأنبا شنودة أخذ الجانب المادي منحني خطيراً ومتناقضاً تماماً مع كل القيم المسيحية، حيث بدأ حياته بمقولة إنه ليس هو البابا الذي يمد يده طالباً حسنة من شعبه، ومنذ ذلك التاريخ اتخذ الجانب المالي في الكنيسة عدة اتجاهات.. وهي التمويل الخارجي من أبناء المهجر، والذي يمثل الجزء الأكبر من تمويل الكنيسة، لوجود الوفرة المالية لديهم إذ يعتبرون تمويل الكنيسة نوعاً من الارتباط بالوطن قبل الكنيسة، أما الوسيلة الثانية فهي تصاعد رجال الأعمال الأقباط لمستوى مرموق جعلهم يمدون الكنيسة بأموال طائلة بدلاً عن الدين والتدين.. وقد أدى استفراد رجال الدين بكل مقدرات الكنيسة من الأموال التي لا تحصى ولا تعد والتي يتم إرسالها للكنيسة إلى فض العلاقة الكنسية بين الشعب وبين الإكليروس، حيث أصبح الإكليروس في غير احتياج للشعب؛ لأن البديل كان أموال الخارج مع غياب تام للمجلس الملي واللجان الكنسية.

وأضاف أسعد: يفترض أن تتولى الإدارة المالية "الفرعية والعامّة" الإشراف على كل الأمور المالية والإدارية للكنيسة، ولكنها للأسف مجالس صورية وشكلية ولا تقوم بأى عمل، لأن كل شيء في قبضة الأسقف، وحتى لجنة الأوقاف الرسمية تعتمد الميزانيات الشكلية ولا علاقة لها بالواقع، وأنا أطالب بدمج الأوقاف الإسلامية والمسيحية في وزارة جديدة تسمى وزارة الأوقاف الدينية.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 20/03/2012

من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : [www.mohammedfarag.com](http://www.mohammedfarag.com)